

## INDICATORS AND DETERMINANTS OF POVERTY IN EGYPT

Al Saadany, M.M. and G. A. Mohemd

Department of Economic, Extension, and Rural Development, Faculty of Agriculture – Damanhur University

مؤشرات ومحددات الفقر في مصر

مصطفى محمد السعدني و جابر عبدالعاطي محمد

قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي والتنمية الريفية - كلية الزراعة - جامعة دمنهور

### الملخص

استهدفت هذه الدراسة التعرف على مؤشرات التنمية البشرية في مصر والوقوف على الفجوات التنموية بين مختلف المحافظات المصرية، والتعرف على مؤشرات الفقر كنتيجة لتلك الفجوات وتوزيعه الجغرافي بين مختلف المحافظات المصرية، والتعرف على مسبباته وكذلك السياسات التي يمكن من خلالها الحد من مستويات الفقر في المجتمع المصري.

وقد أوضحت الدراسة أن مصر تحتل المرتبة 112 بين دول العالم البالغ عددها 185 دولة من حيث دليل التنمية البشرية لعام 2013 حيث بلغت قيمة دليل التنمية البشرية بها حوالي 0.662 وهي بذلك دون المتوسط العالمي في مستويات التنمية البشرية.

وأوضحت الدراسة من خلال التقدير القياسي لتأثير كل من دليل الدخل ودليل التعليم ودليل توقع الحياه علي قيمة دليل التنمية البشرية لمصر خلال الفترة (1995-2012) أن أكثر تلك الأدلة تأثيراً علي دليل التنمية البشرية هو دليل الدخل حيث يفوق تأثيره تأثير كل من دليل التعليم ودليل الصحة (دليل توقع الحياه).

كما أوضحت الدراسة تفوق المحافظات الحضرية (القاهرة - الإسكندرية - بور سعيد - السويس) عن باقي المحافظات المصرية في كل من دليل التعليم ودليل توقع الحياه في حين تفوقت المحافظات الحدودية (البحر الأحمر - شمال سيناء - جنوب سيناء - مطروح - الوادي الجديد) عن باقي المحافظات في دليل الدخل.

وتشير الدراسة من خلال استعراض مؤشرات فقر الدخل إلي أن مصر دون المتوسط العالمي بالنسبة لعديد من تلك المؤشرات والتي كان أهمها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الإعاقة، ونسبة العاملين لمجموع السكان، ونسبة كل من الصادرات والواردات لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

وقد تبين من الدراسة أن نسبة الفقراء في مصر تمثل حوالي 21.6% من مجموع السكان، كما تشير تقديرات قيمة معامل جيني إلي عدم عدالة توزيع الدخل وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

كما أوضحت الدراسة ارتفاع نسبة الفقراء والفقراء المدقعون في ريف الجمهورية عن الحضر حيث تمثل نسبة كل منهما نحو 28.9%، 8.5% علي الترتيب في الريف في حين تمثل حوالي 11%، 2.6% لكل منهما علي الترتيب في الحضر. كما تبين ارتفاع نسبة الفقراء والفقراء المدقعون في محافظات الوجه القبلي عن باقي محافظات الجمهورية حيث بلغت نسبة الفقراء والفقراء المدقعون فيها حوالي 36.9%، 12.8% من إجمالي عدد السكان علي الترتيب، في حين بلغت في الحضر حوالي 21.3%، 6.3% علي الترتيب.

كما تبين من دراسة الفقر وفقاً للفئات العمرية ارتفاع نسبة الفقر للفئة العمرية (18-29 سنة) الممثلة للشباب عن باقي الفئات العمرية وأوضحت الدراسة أن السبب في ذلك يعزي إلي ارتفاع معدل البطالة في تلك الفئة العمرية عن باقي الفئات العمرية للسكان.

وأوضحت مؤشرات الفقر المتمثلة في خلل العلاقة الأرضية السكانية وهيكل الحيازة تراجع نصيب الفرد من كل من الرقعة الأرضية الزراعية والرقعة المحصولية من حوالي 0.18، 0.33 فدان لكل منهما علي الترتيب عام 1970 إلي حوالي 0.11، 0.20 فدان لكل منها علي الترتيب عام 2010 وهو ما يشير إلي ضعف قدرة الأرض الزراعية في مصر علي تحقيق الأمن الغذائي للسكان، كما تبين من التوزيع الحيازي للأرض الزراعية في مصر ارتفاع نسبة الزراع الحائزين لأقل من فدان عام 2010 حيث بلغت نسبتهم حوالي 43.4% من إجمالي عدد الحائزين للأرض الزراعية وبلغت نسبة ما يحوزونه من الأرض حوالي 8% فقط من إجمالي الرقعة الزراعية إلي انخفاض دخول نسبة كبيرة من السكان الزراعيين في مصر.

كما تبين من خلال التقدير القياسي لمحددات فقر الدخل في مصر أن 64% من التغيرات التي تحدث في نسبة الفقر في مصر تعزي إلى كل من معدل الإعالة ومعدل البطالة حيث أن زيادة معدل الإعالة بنسبة 1% يترتب عليه زيادة معدل الفقر بنسبة 1.7%، وأن زيادة معدل البطالة بنسبة 1% يترتب عليه زيادة معدل الفقر بنسبة 1.4%. كما أوضحت الدراسة أن مصر دون المتوسط العالمي بالنسبة لعدد من مؤشرات فقر القدرات التي تعكس مظاهر الحرمان البشري والتي من شأنها التأثير علي فقر الدخل نتيجة عدم إمكانية كسر حلقة الفقر المفرغة للدخل وبصفة خاصة معدلات الامام بالقراءة والكتابة.

### المقدمة

يعتبر الفقر أحد مظاهر التخلف الاقتصادي، والتخلف في مدلوله الاقتصادي هو تقرير عن واقع يتعلّق بالأوضاع المحلية أو النسبية التي يجتازها النشاط الاقتصادي داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة. فالدولة مثلاً تعد متخلفة إذا ما كانت مستويات الاستهلاك والرخاء فيها منخفضة بالنسبة لغيرها من الدول الأخرى، أو إذا ما هي عجزت عن أن تحقق لمواطنيها درجة من الاشباع أو من أسباب الرفاهية تقرب أو تعادل تلك التي قد تكفلها أمثالهم اقتصاديات الدولة المتقدمة.

ويعتبر الفقر وبصفة خاصة الفقر المطلق ضياع وتلف للموارد البشرية لأن إنتاجية الفقير أقل من إنتاجية الفرد الذي يفوقه دخلاً وذلك لأن الفقير أقل تغذية وصحة وتعليماً وتدريباً. بالإضافة إلى ذلك فقد يكون الفقر عاملاً من العوامل التي تؤدي إلى انتشار الجريمة والأمراض المعدية وتلوث البيئة والمشكلات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي، كما يؤدي إلى تشويه المدن وانتشار الأحياء العشوائية والمساكن البائسة. ولذلك فالفقر ليس مشكلة فردية تهم المتضررين منها فقط ولكنها مشكلة اقتصادية واجتماعية تهم المجتمع كله.

وعموماً فإن معالجة الفقر تقلل من هدر الموارد البشرية وضياع جزء منها وحماية المجتمع من كثير من المضار وتعمل على صيانة الموارد الاقتصادية، وكلما قلت نسبة الفقراء في المجتمع إزدادت إنتاجية الموارد البشرية وانخفضت معدلات الجريمة وغيرها من المشكلات. ويعد خفض معدلات الفقر من الأهداف الرئيسية للتنمية، ويتطلب تحقيق هذا الهدف اتباع مزيج من سياسات النمو والتوزيع.

وقد عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (1997) التنمية البشرية بأنها توزيع الخيارات المتاحة لجميع الناس في المجتمع، ويعني ذلك أن تتركز عملية التنمية علي الرجال والنساء، وبخاصة الفقراء والفئات الضعيفة، كما أنها تعني حماية فرص الحياة للأجيال المقبلة، وكذا النظم الطبيعية التي تعتمد عليها الحياة، وذلك يجعل الهدف المحوري للتنمية يتمثل في خلق بيئة تمكينية يمكن أن يتمتع فيها الجميع بحياة طويلة وصحية ومبدعه، وبالتالي فالنمو الاقتصادي ليس غاية بل أنه وسيلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

ويرتكز قياس التنمية البشرية علي نوعين من المقاييس علي أساس أن التنمية بمفهومها الشامل تشمل علي جانبين رئيسيين أولهما اقتصادي وثانيهما اجتماعي، وأن أي جهود تنموية في أي مجتمع لا يجب أن تنوقف عند حد تحقيق الاهداف الاقتصادية المتمثلة في زيادة الإنتاج والدخل لأفراد المجتمع، بل لا بد وأن تمتد إلي تحسين الأحوال الصحية والتعليمية ومستوي معيشة أفراد المجتمع وكذا تحسين البيئة المحيطة بهم<sup>(1)</sup>. ويعرف الاقتصاديون الفقر بأنه مستوي الدخل اللازم لاشباع أدني الاحتياجات المادية للاربعة أبواب للانفاق وهم: الغذاء والسكن والملبس والترفيه (شاملة التعليم والصحة).

وقسم بعض الباحثين خطوط الفقر إلي الفقر المطلق والنسبي مستخدمين مقياس الدخل، ويرتبط الفقر النسبي بمتوسط الدخل الفردي أي أن الفقر ينسب إلي متوسط دخل الآخرين وبالتالي يتأثر بتوزيع الدخل. أما الفقر المطلق فيعرف بتكاليف الحد الأدنى للاحتياجات الأساسية للإنسان.

ويعتبر منهج الاحتياجات الأساسية لتعريف الفقر هو أنسب المقاييس المستخدمة لتحديد خط الفقر، ويتضمن تحديد مستوي معين من الدخل أو الانفاق للفرقة بين الفقراء وغير الفقراء فالأفراد الذين يقع مستواهم عنده أو أدني منه هم فقراء، ومن يقعون فوقه هم غير فقراء، كما يعبر عنه بنسبة معينة من الدخل أو نسبة معينة من رقم قياسي يحدد الخط الفاصل للفقراء، ولذا فإن خط الفقر هو مستوي الدخل الذي لا يمكن دونه تحمل تكاليف الحد الأدنى للغذاء الكافي والمتطلبات غير الغذائية الأساسية، فالفقر المطلق هو مستوي الدخل الذي يحصل عليه الشخص بحيث لا يكفي احتياجاته الأساسية من الانفاق الاستهلاكي الغذائي وغير الغذائي أو يكاد يغطيها فقط، وتشير فجوة الفقر إلي الفرق بين إجمالي دخل الفقراء والدخل الكلي لأولئك الفقراء لو أن كل واحد منهم حصل علي دخل يساوي خط الفقر حيث يمكن من خلال فجوة الفقر تقدير شدة الفقر التي تبين مدي انخفاض دخل الفقراء عن دخل خط الفقر<sup>(8)</sup>.

### المشكلة البحثية:

لقد واكب الطبيعة الانكماشية لآليات برامج التكيف الهيكلي في مصر آثاراً اقتصادية واجتماعية تمثلت في زيادة معدلات البطالة، ومعدل التضخم، وانخفاض نصيب الفرد من الانفاق العام والدعم بالإضافة إلي ارتفاع أسعار الغذاء بمعدلات لا تتماشى مع معدلات الزيادة في الدخول ومعدلات التنمية، وتدني مستوي الخدمات وعدم توافرها لقطاع لا يستهان به من السكان مما أدى إلي انخفاض مستوي معيشة الفئات محدودة الدخل وعدم إشباع حاجاتهم الأساسية وإقترابهم من خط الفقر وزيادة فجوة الفقر في مصر، هذا بالإضافة إلي وجود فجوة واسعة وتفاوتاً كبيراً في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومن مختلف الخدمات الاجتماعية بين مختلف المحافظات بمصر وبين المناطق الريفية والمناطق الحضرية داخل كل محافظة، لذا فإن التعرف علي حجم تلك الظواهر الاقتصادية والاجتماعية ومحدداتها يعتبر من الأسس التي يجب أن تستند إليها برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

### الأهداف البحثية:

- استهدفت هذه الدراسة تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة التي تمثلت فيما يلي:
  - (1) التعرف علي مؤشرات التنمية البشرية في مصر للاستدلال منها علي مستويات التنمية ومدى تقدمها وتأثير الجانب الاقتصادي المتعلق بالدخل وما يرتبط به من مستويات الفقر علي التنمية البشرية في مصر.
  - (2) التعرف علي الفجوات التنموية بين مختلف المحافظات المصرية حتي يمكن مراعاتها عند وضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية علي المستوي القومي والإقليمي.
  - (3) التعرف علي مؤشرات الفقر كنتيجة للفجوات التنموية وتوزيعه الجغرافي بين مختلف المحافظات المصرية ودراسة مسبباته.
  - (4) التعرف علي مختلف السياسات التي يمكن من خلالها الحد من مستويات الفقر في المجتمع المصري.

### الأسلوب البحثي ومصادر البيانات

استندت الدراسة وهي بسبيل تحقيق الأهداف البحثية إلي أسلوب التحليل الوصفي لمختلف الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلي استخدام بعض المؤشرات المستخدمة في قياس المستويات التنموية والتي من أهمها دليل التنمية البشرية والذي هو محصلة ثلاثة أدلة متمثلة في كل من دليل الدخل ودليل التعليم ودليل الصحة، بالإضافة إلي استخدام بعض الأساليب الإحصائية المتمثلة في أسلوب الإنحدار البسيط للتعرف علي الاتجاهات العامة لبعض مؤشرات التنمية والإنحدار المتعدد للتعرف علي تأثير مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بظاهرة الفقر، وكذلك استخدام تقديرات معامل جيني لقياس عدالة توزيع الدخل والانفاق الاستهلاكي بين المحافظات المصرية وبين الريف والحضر داخل المحافظات. كما استندت الدراسة إلي البيانات الثانوية التي تضمنتها مختلف تقارير التنمية البشرية الصادرة عن كل من معهد التخطيط القومي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، بالإضافة إلي البيانات التي أمكن الحصول عليها من نشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التنمية المحلية، وتلك التي أمكن الحصول عليها من مختلف الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث.

### الوضع الراهن للتنمية البشرية في مصر:

تستهدف برامج التنمية في مصر تحقيق التوازن بين النواحي الاقتصادية والاجتماعية لحل كثير من مشكلات التخلف والتنمية وذلك لاعطاء الأهمية الواجبة لتنمية العنصر البشري عن طريق تنمية الموارد البشرية علي أساس أن البشر هم ركيزة التقدم وليست الموارد الطبيعية والمادية فقط، وذلك عن طريق تحسين نوعية حياة البشر، وتوسيع الخيارات المتاحة أمام الناس بتمكينهم من الحصول علي الموارد اللازمة، وإعدادهم لاستخدامها الاستخدام الأكفأ عن طريق تطوير قدراتهم الفنية والصحية وإكسابهم المعارف وتحسين ظروف البيئة المحيطة بهم. ويعتبر دليل التنمية البشرية المقدر من خلال تقارير التنمية البشرية علي مستوي العالم هو مقياس يمكن من خلاله متابعة الانجازات التنموية ودليل التنمية البشرية هو متوسط بسيط لخارج قسمة ثلاثة أدلة: أولهما دليل الصحة ويعبر عنه بطول العمر مقياساً بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، وثانيهما هو دليل التحصيل التعليمي مقياساً بتوليفة من معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (ولها وزن مرجح قدره ثلثان) ونسب القيد الإجمالية في التعليم الابتدائي والثانوي والعالى معاً (ولها وزن مرجح قدره ثلث)، وثالثهما هو دليل مستوي المعيشة مقياساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية).

ويتضح من بيانات تقرير التنمية البشرية لعام 2013 أن مصر تحتل المرتبة 112 بين دول العالم البالغ عددها 186 دولة من حيث دليل التنمية البشرية. كما يتضح من جدول (1) إنخفاض قيم دليل التنمية البشرية لمصر عن مثيله علي مستوي دول العالم حيث بلغت قيمته في مصر عام 1980 حوالي 0.407 في حين كانت علي مستوي دول العالم حوالي 0.561 وبلغت قيمته عام 2012 في مصر 0.662 في حين كانت علي مستوي دول العالم حوالي 0.694.

جدول رقم (1): قيم دليل التنمية البشرية في مصر ودول العالم خلال الفترة ( 1980 – 2012 )

السنوات	1980	1990	2000	2005	2007	2010	2011	2012
مصر	0.407	0.502	0.593	0.625	0.640	0.661	0.661	0.662
دول العالم	0.561	0600	0.639	0.666	0.678	0.690	0.692	0.694

المصدر : معهد التخطيط القومي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لمصر والعالم، 2013.

ويتضح من تقدير الاتجاه العام الزمني لدليل التنمية البشرية ومكوناته خلال الفترة (1995 – 2010) والموضح بنتائج تقديرات معاملته بالجدول رقم (2) أن دليل التنمية البشرية في مصر قد أخذ اتجاهًا تزايدياً معنوي إحصائياً كما أخذت مكوناته اتجاهًا تزايدياً معنوي إحصائياً خلال فترة الدراسة.

جدول (2): الاتجاه العام الزمني لدليل التنمية البشرية ومكوناته لمصر خلال الفترة (2010-1995)

المعادلة	F	R <sup>2</sup>	البيان
YT = 0.58 + 0.01 X <sub>t</sub> (46.23) (8.32)	69.07**	0.83	دليل التنمية البشرية
Y <sub>t</sub> = 0.50 + 0.015 X <sub>t</sub> (16.00) (4.46)	19.93**	0.59	دليل الدخل
Y <sub>t</sub> = 0.57 + 0.01 X <sub>t</sub> (39.69) (6.64)	44.13**	0.76	دليل التعليم
Y <sub>t</sub> = 0.67 + 0.008 X <sub>t</sub> (13.90) (14.40)	207.40**	0.94	دليل الصحة

حيث أن : Y<sub>t</sub> = القيمة التقديرية للمتغير التابع وهو دليل التنمية البشرية ومكوناته الثلاثة، X<sub>t</sub> = متغير الزمن.  
المصدر : معهد التخطيط القومي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لمصر والعالم، أعداد متفرقة.

وللتعرف علي أهمية تأثير كل من الأدلة الثلاثة المكونة لدليل التنمية البشرية لمصر علي قيمة الدليل خلال الفترة ( 1995 – 2010 ) فقد استندت الدراسة إلي أسلوب الإنحدار المتعدد والذي افترض فيه تأثير المتغير التابع (Y) والممثل لقيمة دليل التنمية البشرية علي كل من المتغيرات المستقلة المتمثلة في كل من (X<sub>1</sub>) دليل الدخل، (X<sub>2</sub>) دليل التعليم، (X<sub>3</sub>) دليل توقع الحياه (دليل الصحة) كنسب مئوية وقد كانت أفضل الدوال المقدره لتلك العلاقة من الوجهة الإحصائية هي المعادلة التالية:

$$\text{LOG } Y = 0.27 \text{ LOG } X_1 + 0.32 \text{ LOG } X_2 + 0.44 \text{ LOG } X_3$$

$$(23.69) \quad (11.08) \quad (9.95)$$

$$R^2 = 0.99 \quad F = 1928$$

ويتضح من المعادلة السابقة وجود تأثير طردي معنوي إحصائياً لكل من دليل الدخل ودليل التعليم ودليل الصحة علي قيمة دليل التنمية البشرية خلال فترة الدراسة، كما يتضح من تقدير قيمة معامل المرونة للأدلة الثلاثة أن دليل الدخل يمثل الأهمية النسبية الأولي في التأثير علي قيمة دليل التنمية البشرية حيث بلغت قيمة معامل المرونة له نحو 0.44، يليه في التأثير دليل التعليم ثم دليل الصحة حيث بلغت قيمة معامل المرونة لكل منهما نحو 0.32، 0.27 علي الترتيب.

الوضع الراهن للتنمية البشرية علي مستوي المحافظات المصرية:

يتضح من جدول (3) إنخفاض قيمة دليل التنمية البشرية لمحافظات الوجه القبلي بشكل ملحوظ عن باقي المحافظات المصرية، كما جاءت المحافظات الحضرية (القاهرة، الإسكندرية، بور سعيد، السويس) في المقدمة

بمتوسط بلغ حوالي 0.794 تليها المحافظات الحدودية (البحر الأحمر، الوادي الجديد، مطروح، شمال سيناء، جنوب سيناء) بمتوسط بلغ حوالي 0.753 في حين جاءت محافظات الوجه البحري في المركز الثالث بمتوسط بلغ حوالي 0.734 وأخيراً محافظات الوجه القبلي بمتوسط 0.708.

**جدول رقم (3): دليل التنمية البشرية لمصر ومكوناته علي مستوي المناطق المختلفة**

المناطق	دليل التنمية البشرية	دليل الدخل	دليل التعليم	دليل توقع الحياه
المحافظات الحضرية	0.794	0.721	0.738	0.787
الوجه البحري	0.734	0.734	0.694	0.775
الوجه القبلي	0.708	0.715	0.655	0.753
المحافظات الحدودية	0.753	0.755	0.736	0.768
إجمالي الجمهورية	0.731	0.727	0.689	0.778

المصدر: معهد التخطيط القومي بالتعاون مع البرنامج الإيماني للأمم المتحدة، دليل التنمية البشرية، عام 2010.

ومن حيث دليل الدخل فقد جاءت المحافظات الحدودية في المرتبة الأولى بمتوسط 0.755، تليها محافظات الوجه البحري بمتوسط 0.734، ثم المحافظات الحضرية بمتوسط 0.721، وأخيراً محافظات الوجه القبلي بمتوسط 0.715.

ومن حيث دليل توقع الحياه ( الصحة ) فقد جاءت المحافظات الحضرية في المركز الأول بمتوسط بلغ حوالي 0.787، تليها محافظات الوجه البحري بمتوسط 0.775 ثم المحافظات الحدودية بمتوسط 0.768 وأخيراً محافظات الوجه القبلي بمتوسط 0.753.

ويستدل مما سبق على تفوق المحافظات الحضرية عن باقي المحافظات المصرية في كل من دليل التعليم ودليل توقع الحياه وتفوق المحافظات الحدودية عن باقي المحافظات في دليل الدخل.

**مؤشرات الفقر في مصر :**

استندت الدراسة لتقدير مؤشرات الفقر في مصر إلي بعض المؤشرات والفجوات التنموية المتحصل عليها من تقارير التنمية البشرية، وقد قسمت تلك المؤشرات إلي قسمين تناول أولهما فقر الدخل وتناول ثانيهما فقر القدرات (الحرمان البشري) وذلك علي النحو التالي:

**أولاً: مؤشرات فقر الدخل:**

يتضح من جدول (4) أن المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر يقدر بحوالي 10246.1 جنيه وهو ما يعادل حوالي 5401 دولار بالقوة الشرائية المعادلة بالدولار وذلك عام 2010 في الوقت الذي بلغ فيه نظيره علي مستوي دول العالم حوالي 10184 دولار، أي أن المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر يمثل نحو 53% من مقدار نظيره علي مستوي متوسط دول العالم ويشير ذلك علي أن مصر في مرتبة متدنية عن المتوسط العالمي بالنسبة لهذا المؤشر.

كما تبين من الجدول سالف الذكر أن معدل الإعالة في مصر يقدر بنحو 57.2%، في حين بلغ نظيره علي مستوي متوسط دول العالم حوالي 52% ويشير ذلك إلي ارتفاع معدل الإعالة في مصر عن المتوسط العالمي بنحو 10% ومن المعروف أن ارتفاع نسبة الإعالة يترتب عليها انخفاض ما يخص الفرد من الدخل في الأسرة المعالة ومن ثم انخفاض مستوي المعيشة، أي أن مصر وفقاً لهذا المؤشر دون المتوسط العالمي. كما يتضح أن نسبة العاملين إلي مجموع السكان من الفئة العمرية 25 سنة فأكثر يقدر في مصر بحوالي 51.4%، في حين بلغ نظيره علي مستوي العالم 65.8% أي أن مصر دون المستوي العالمي وفقاً لهذا المؤشر بنسبة تقل بحوالي 22% وهو ما يعني انخفاض نسبة مساهمة السكان في النشاط الاقتصادي في مصر عن المستوي العالمي.

كما يتضح أن معدل مشاركة من هم في سن العمل من السكان (15 سنة فأكثر) في القوي العاملة قد بلغ للذكور في مصر حوالي 74.3%، في حين بلغ نظيره العالمي حوالي 77.2%، وبلغ للإناث في مصر حوالي 23.7% في حين بلغ نظيره العالمي حوالي 51.3% وهو يعني انخفاض نسبة المشتغلين من القوي العاملة في مصر عن نظيرتها علي مستوي العالم بنحو 3.7% للذكور ونحو 53.8% للإناث، ويستدل من ذلك علي ضعف دور المرأة في النشاط الاقتصادي في مصر.

كما يتبين من جدول (4) أن نسبة الصادرات من السلع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغت في مصر نحو 12.9%، في حين بلغت نظيرتها علي مستوي العالم نحو 23.2% بنسبة انخفاض بلغت نحو 44.4% عن المتوسط العالمي، وفي نفس الوقت بلغت نسبة واردات مصر من السلع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نحو 26% في حين بلغت نظيرتها علي مستوي العالم 24.5% أي بارتفاع نسبته 5.8% عن

المتوسط العالمي. ويستدل من ذلك علي ضعف مساهمة التجارة الخارجية في مصر في تمويل برامج التنمية لتفوق قيمة الواردات عن قيمة الصادرات.

**جدول رقم (4): مؤشرات فقر الدخل وفق القدرات علي مستوي مصر والعالم**

العالم	مصر	السنة	المؤشر
<b>فقر الدخل</b>			
10.18	5.40	2010	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالقوة الشرائية المعادلة بالدولار
52.00	57.20	2012	نسبة الإعالة الإجمالية لكل 100 شخص من الفئة العمرية 15-64 سنة %
65.80	51.40	2011	نسبة العاملين إلى مجموع السكان من فئة 25 سنة فأكثر %
51.30	23.70	2011	معدل المشاركة في القوي العاملة بالنسبة المئوية من الفئة العمرية 15 سنة فأكثر: الإناث %
77.20	74.30	2011	الذكور %
23.20	12.90	2010	الصادرات من السلع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %
24.51	26.00	2010	الواردات من السلع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %
<b>فقر القدرات</b>			
81.30	72.00	(2010-2005)	معدل الأمامم بالقراءة والكتابة للفئة العمرية 15 سنة فأكثر %
1.40	2.80	(2010-2005)	عدد الأطباء لكل 1000 شخص
			معدل الوفيات لكل ألف مولود حي:
40.00	19.00	2010	الأطفال الرضع
55.00	22.00	2010	الأطفال دون سن الخامسة %
51.20	66.00	2010	نسبة وفيات الأمهات لكل 100000 حالة ولادة
52.6	43.6	2012	نسبة سكان المناطق الحضرية لإجمالي عدد السكان

المصدر: معهد التخطيط القومي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لمصر والعالم، 2013.

**(1) تطور مؤشرات فقر الدخل في مصر:**

يتضح من جدول (5) تزايد نسبة الفقراء في مصر من حوالي 20.1% من مجموع السكان عام 2001 إلى حوالي 21.6% من مجموعهم عام 2008 أي بمعدل تزايد 7.5%، كما تزايدت نسبة الأشد فقراً من السكان (الفقراء المدقعون) من حوالي 5.8% من مجموع عدد السكان عام 2001 إلى حوالي 6.1% من مجموعهم عام 2008 بمعدل تزايد بلغ نحو 5.2% وذلك علي الرغم من تزايد المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر من حوالي 5537.6 جنيه عام 2001 إلى حوالي 10246.1 جنيه عام 2008 أي بمعدل 85% وزيادته بالقوة الشرائية المعادلة بالدولار الأمريكي من 5060.9 دولار عام 2001 إلى حوالي 7787 دولار عام 2008 أي بمعدل زيادة حوالي 53.8%. ويعزى تزايد معدلات الفقر في مصر خلال فترة الدراسة سالف الذكر رغم تزايد المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلي سببين أولهما تزايد الرقم القياسي لأسعار المستهلكين نتيجة التضخم الاقتصادي، ومن جانب آخر عدم عدالة توزيع الدخل بين سكان المجتمع والتي يوضحها قيمة معامل جيني الذي يقيس التفاوت في توزيع الدخل والاستهلاك حيث يتضح من جدول (5) ارتفاع قيمته من 0.29 عام 2001 إلى 0.31 عام 2008 وتعني ارتفاع قيمة ذلك المعامل ارتفاع نسبة عدم العدالة في توزيع الدخل وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء. كما يتضح من جدول (5) إنخفاض النسبة المئوية لأجور الأسر الفقيرة من إجمالي الدخل من 19.6% عام 2001 إلى 15.2% عام 2008 أي بمعدل 22.4%، وكذلك إنخفاض النسبة المئوية لأجور الأسر الفقيرة من دخولهم من 46.6% عام 2001 إلى 41.3% عام 2008 أي بمعدل 11.4%.

**جدول رقم (5): معدلات التغير في بعض مؤشرات فقر الدخل في مصر**

المؤشر	عام 2001	عام 2008	معدل التغير %
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالجنيه	5537.6	10246.1	85
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالقوة الشرائية المعادلة بالدولار	5060.9	7787.0	53.8
نصيب أدنى 40% من الأشخاص من الدخل	22.7	22.3	(1.8 -)
نصيب أغني 20% إلى أفقر 20%	4.4	3.2	(27.3 -)
معامل جيني	0.29	0.31	6.9
% للفقراء من السكان	20.1	21.6	7.5

5.2	6.1	5.8	% للفقراء الأثد فقراً من السكان
(22.4 -)	15.2	19.6	% أجور الأسر الفقيرة من إجمالي الدخل
(44.4 -)	41.3	46.6	% أجور الأسر الفقيرة من دخولهم

المصدر: معهد التخطيط القومي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لمصر والعالم، أعداد مختلفة. كما يتضح إنخفاض نصيب أدنى 40% من الأشخاص من الدخل من 22.7% عام 2001 إلى 22.3% عام 2008 أي بمعدل 1.8%، وإنخفاض نصيب أغني 20% إلى أفقر 20% من 4.4% عام 2001 إلى 3.2% عام 2008 أي بمعدل 27.3%.

ويتضح من جدول (6) والذي يوضح خط الفقر الكلي استناداً إلى قيمة المتوسط السنوي لنصيب الفرد من السلع الغذائية وغير الغذائية وخط الفقر المدقع استناداً إلى قيمة المتوسط السنوي لنصيب الفرد من السلع الغذائية فقط استناداً إلى بحث توزيع الدخل والانفاق والاستهلاك لعام 2009/2008 أن الشخص الذي ينفق سنوياً أقل من 2233 جنيهاً أي ما يعادل 185 جنيهاً شهرياً يعتبر فقيراً وأن الشخص الذي ينفق سنوياً أقل من 1648 جنيهاً أي ما يعادل 134 جنيهاً شهرياً يعتبر فقيراً فقراً مدقماً.

جدول (6): المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الغذاء وخط الفقر الكلي بالجنيه المصري سنوياً حسب الأقاليم عام 2009/2008

خط الفقر الكلي	خط الفقر الغذائي	الأقاليم
2284	1715	المحافظات الحضرية
2177	1613	المناطق الحضرية بالوجه البحري
2278	1687	المناطق الريفية بالوجه البحري
2158	1581	المحافظات الحضرية بالوجه القبلي
2170	1602	المناطق الريفية بالوجه القبلي
2230	1648	إجمالي الجمهورية

المصدر: معهد التخطيط القومي، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 2013

كما يتضح من الجدول سالف الذكر تباين قيمة خط الفقر وقيمة خط الفقر المدقع فيما بين مختلف المناطق في مصر حيث ترتفع قيمة كل من خط الفقر وخط الفقر المدقع في المحافظات الحضرية حيث تبلغ حوالي 2284، 1715 جنيه/سنة لكل منهما علي التوالي، في حين تنخفض بشكل ملحوظ في المناطق الحضرية بالوجه القبلي حيث تبلغ حوالي 2158، 1581 جنيه/سنة لكل منهما علي التوالي.

## (2) فقر الدخل في مصر وفقاً للفئات العمرية

يتضح من جدول (7) تركز الفقر في مصر في الفئة العمرية (18-29 سنة) الممثلة للشباب وبصفة خاصة في المناطق الريفية في الوجه القبلي ففي حين تبلغ نسبة الفقر لكافة الأفراد علي مستوى جميع الفئات العمرية في المحافظات الحضرية نحو 6.9% من سكان المجتمع فإنها تبلغ في الفئة العمرية (18-29 سنة) حوالي 8.2% من أفراد تلك الفئة، وفي حين تبلغ لكافة الأفراد في المناطق الحضرية في الوجه البحري حوالي 7.3% فإنها تبلغ للفئة العمرية (18-29 سنة) حوالي 8.8%، وفي حين تبلغ لكافة الأفراد في المناطق الريفية في الوجه البحري حوالي 16.7% فإنها تبلغ في الفئة العمرية (18-29 سنة) حوالي 19.3%، وفي حين تبلغ في المناطق الحضرية بالوجه القبلي لكافة الأفراد حوالي 21.3% فإنها تبلغ في الفئة العمرية (18-29 سنة) حوالي 22.7%، وفي حين تبلغ في المناطق الريفية في الوجه القبلي لكافة الأفراد حوالي 43.7% فإنها تبلغ للأفراد في الفئة العمرية (18-29 سنة) حوالي 44.3%. وعلي مستوى الجمهورية فإنه في حين تبلغ نسبة الفقر لكافة الأفراد حوالي 21.6% فإنها تبلغ للأفراد في الفئة العمرية (18-29 سنة) حوالي 23.2%. كما يتضح من الجدول سالف الذكر أن الأفراد في الفئة العمرية (18-29 سنة) يمثلون حوالي 23.3% من سكان المجتمع.

جدول (7): معدلات الفقر وفقاً للمناطق والفئة العمرية (%) وفقاً لمسح دخل وإنفاق واستهلاك الاسرة  
2009/2008

المناطق	للأفراد في الفئة العمرية 29-18 سنة	تكافة الافراد	نسبة الأفراد في الفئة العمرية 29-18 سنة
المحافظات الحضرية	8.2	6.9	23.3
المناطق الحضرية بالوجه البحري	8.8	7.3	22.4
المناطق الريفية بالوجه البحري	19.3	16.7	23.4
المحافظات الحضرية بالوجه القبلي	22.7	21.3	23.5
المناطق الريفية بالوجه القبلي	44.3	43.7	23.4
إجمالي الجمهورية	23.2	21.6	23.3

المصدر: معهد التخطيط القومي، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 2010.

ويعزى ارتفاع معدلات الفقر في الفئة العمرية للشباب إلى تزايد معدلات البطالة في تلك الفئة العمرية عن باقي الفئات العمرية حيث يتضح من إحصاءات البطالة وفقاً للفئات العمرية للسكان الواردة بجدول (8) أن معدل البطالة للفئة أكبر من 15 وأقل من 20 سنة عام 2012 بلغ حوالي 11.24%، كما بلغ للفئة العمرية أكبر من 20 وأقل من 25 سنة حوالي 42.69% وبلغ للفئة العمرية أكبر من 25 سنة وأقل من 30 سنة حوالي 22.95% وبذلك يبلغ إجمالي المتعطلين للفئات العمرية أكبر من 20 سنة وأقل من 30 سنة والممثلة للشباب نحو 65.64% في حين تبلغ للفئة العمرية أكبر من 30 وأقل من 40 سنة حوالي 17.31%.

جدول (8): أعداد المتعطلين في مصر وفقاً للفئات العمرية عامي (2000، 2012) بالآلاف نسمة

السنة	الفئات	20-15	25-20	30-25	40-30	50-40	60-50	64-60	الإجمالي
2000	العدد	363	731	439	156	6	3	-	1698
	%	21.38	43.05	25.85	9.19	0.35	0.18	-	100
2012	العدد	385	1462	786	593	171	26	2	3425
	%	11.24	42.69	22.95	17.31	4.99	0.76	0.06	100

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.

### (3) خلل العلاقة الأرضية السكانية وهيكل الحيازة الزراعية كؤشرات للفقر:

تحتل المشكلة السكانية مكان الصدارة بين المشكلات التي تواجه المجتمع المصري فمنذ مطلع القرن العشرين وسكان مصر يتزايدون بمعدلات مرتفعة ولا يضارعها في هذا المضمار سوي الهند والصين. ودراسة معدلات النمو السكاني في مصر يتضح أنه بلغ حوالي 1.8% في نهاية الثلاثينيات ثم تصاعد إلى 2.3% فيما بين 1947، 1960 ثم تصاعد حتى وصل إلى 2.7% مع منتصف الثمانينات ثم انخفض إلى 2.1% خلال التسعينيات<sup>(6)</sup>.

ويتضح من دراسة العلاقة السكانية الأرضية التي يوضحها جدول (9) عدم تمشي الزيادة في الرقعة الأرضية الزراعية مع الزيادة السكانية في مصر خلال الفترة (1970-2010) فالبرغم من زيادة الرقعة المزروعة في مصر من حوالي 6 مليون فدان عام 1970 إلى حوالي 8.6 مليون فدان عام 2010، وكذلك تزايد الرقعة المحصولية من حوالي 10.75 مليون فدان عام 1970 إلى حوالي 15.5 مليون فدان عام 2010 إلا أن زيادة عدد السكان بمعدلات تفوق زيادة الرقعة المزروعة أدى إلى تناقص نصيب الفرد من الرقعة المزروعة من حوالي 0.18 فدان عام 1970 إلى حوالي 0.11 فدان عام 2010، وكذلك تناقص نصيبه من الرقعة المحصولية من 0.33 فدان إلى 0.20 فدان خلال نفس العامين. ويستدل من ذلك على عدم قدرة الأرض الزراعية في مصر على توفير الأمن الغذائي للسكان ومن ثم زيادة معدلات الفقر نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة المترتبة على ارتفاع تكلفة الغذاء الذي تعتمد الدولة على استيراد شطر كبير منه من الخارج. ومن جانب آخر يتضح من جدول (10) أن من مؤشرات الفقر في مصر هو عدم العدالة في هيكل حيازة الأرض الزراعية فقد أدى عدم تمشي الزيادة في الرقعة الأرضية مع الزيادة السكانية بالاضافة إلى قوانين الإصلاح الزراعي وقوانين التوريث الخاصة بتوزيع التركة إلى تفتت الحيازات الزراعية وأصبحت



الحيازة والمزارع القزمية هي الأكثر شيوعاً في الزراعة المصرية حيث يمثل عدد الزراع الحائزون لأقل من فدان حوالي 43.40% من إجمالي عدد الزراع في مصر ولا يمتلكون سوى 8% فقط من مساحة الأرض الزراعية بمتوسط نصف فدان لكل حائز (وأسرته) ويستدل من ذلك على ضعف الدخول المزرعية لنسبة كبيرة من الزراع وهو ما يعد مؤشراً للفقر في الريف المصري.

جدول رقم (9): تطور عدد السكان ورقعة الأرض الزراعية والمساحة المحصولية في مصر خلال الأعوام (1970، 1980، 1990، 2000، 2010)

السنة	عدد السكان (مليون نسمة)	مساحة الأرض الزراعية (مليون فدان)	المساحة المحصولية (مليون فدان)	نصيب الفرد بالفدان	
				من الرقعة الزراعية	من الرقعة المحصولية
1970	33.3	6.00	10.75	0.180	0.333
1980	42.3	5.87	11.13	0.139	0.263
1990	55.6	6.73	12.30	0.121	0.221
2000	63.3	7.80	13.80	0.120	0.220
2010	77.8	8.60	15.50	0.110	0.200

المصدر:

- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.  
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.

جدول رقم (10): عدد الحائزين والمساحة الحيازية للأرض الزراعية في مصر عام 2010

الصفات الحيازية	عدد الحيازات (الف حائز)	%	مساحة الحيازة (الف فدان)	%	متوسط المساحة فدان/حائز
أقل من فدان	1615.6	43.45	722.3	8.0	0.5
من فدان لأقل من 3	1398.0	37.60	2271.4	25.4	1.6
من 3 فدان لأقل من 5	346.5	9.32	1222.3	13.7	3.5
من 5 فدان لأقل من 10	234.4	6.30	1441.6	16.6	6.2
من 10 لأقل من 20	81.6	2.19	1049.6	11.8	12.9
من 20 لأقل من 50	33.6	0.90	923.2	10.3	27.5
من 50 لأقل من 100	5.7	0.15	357.1	4.0	62.9
100 فدان فأكثر	2.7	0.07	941.0	10.5	348.5
الإجمالي	3718.0	100.00	8928.5	100.0	2.4

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة التعداد الزراعي، 2010.

(4) تطور البطالة في مصر كمؤشر للفقر:

يتضح من جدول (11) أن أعداد المتعطلون في مصر تزايدت من 1.834 مليون نسمة في متوسط الفترة (2002-2000) إلى نحو 2.834 مليون نسمة في متوسط الفترة (2009-2012). كما تبين من ذات الجدول أن معدل البطالة كنسبة من قوة العمل (15 سنة فأكثر) قد تزايدت في مصر من حوالي 9.46% في متوسط الفترة (2002-2000) إلى حوالي 10.77% في متوسط الفترة (2009-2012). كما يتضح من ذات الجدول ارتفاع معدل البطالة في الإناث عن نظيره للذكور بمعدلات كبيرة خلال جميع سنوات فترة الدراسة، في حين يبلغ هذا المعدل للذكور حوالي 7.07% من قوة العمل في متوسط الفترة (2009-2012) بالمقارنة بمثيله للإناث حيث يبلغ خلال نفس الفترة حوالي 23.09% وبمتوسط عام بلغ حوالي 9.82% للذكور، وحوالي 22.6% للإناث، وحوالي 10.17% لإجمالي كل من الذكور والإناث خلال الفترة (2000-2012).

كما يتضح من جدول (12) أن إجمالي أعداد المتعطلون في مصر يتزايد سنوياً زيادة معنوية إحصائياً مقدارها 103 ألف نسمة وبمعدل نمو يبلغ 4.3% من المتوسط العام خلال فترة الدراسة (2000-2012). وأن أعداد المتعطلون من الذكور والإناث يتزايد سنوياً زيادة معنوية إحصائياً مقدارها حوالي 64.2، 38.9 ألف نسمة، وبمعدل نمو حوالي 5.1%، 3.3% لكل منهما على الترتيب خلال فترة الدراسة.

جدول (11): أعداد ومعدل البطالة في مصر بالآلاف نسمة خلال الفترة (2000-2012)

الفترة	المتعطلون		معدل البطالة % من قوة العمل	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
2002-2000	860	974	5.66	23.06
2005-2003	1108	1174	6.81	24.11
2008-2006	1121	1117	6.05	20.54
2012-2009	1441	1393	7.07	23.09

10.17	22.6	9.82	2338	50.56	1182	49.44	1156	المتوسط
-------	------	------	------	-------	------	-------	------	---------

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.

**جدول (12): الاتجاه العام الزمني للبطالة في مصر بالألف نسمة خلال الفترة (2010-1995)**  
\*\* معنوية عند 1%

المعادلة	F	R <sup>2</sup>	معدل النمو %	البيان
$Y_t = 706.8 + 64.2 X_t$ (4.3) (3.4)	11.55**	0.51	5.1	المتعطلون من الذكور
$Y_t = 909.8 + 38.9 X_t$ (15.9) (5.4)	29.1**	0.73	3.3	المتعطلون من الإناث
$Y_t = 1616.6 + 103.1 X_t$ (9.5) (6.4)	40.96**	0.67	4.3	إجمالي المتعطلون

المصدر: حسب من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.

**(4) التوزيع الجغرافي لفقر الدخل في مصر:**

يتضح من جدول (13) أن إجمالي عدد الفقراء في مصر يمثل حوالي 21.6% من إجمالي عدد السكان استناداً لبيانات عام 2009/2008، وأن نسبة الفقراء المدقعون تمثل 6.1% من إجمالي عدد السكان، كما تزداد نسبة الفقراء والفقراء المدقعون في ريف الجمهورية عن الحضر حيث تمثل نسبة كل منهما نحو 28.9%، 8.5% في الريف في حين تمثل حوالي 11%، 2.6% في الحضر علي الترتيب.

**جدول (13): التوزيع الجغرافي للدخل والفقير في مصر عام 2010**

محافظة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالجنيه	الأصبة الدخلية		معاملي جيني	% الفقراء من السكان
		نسبة أدنى 40% من الأشخاص من ذوي الدخل	نسبة أعلى 20% إلى أدنى 20%		
المحافظات الحضرية	8282	20.1	5.4	0.35	6.9
الوجه البحري	8934	26.3	3.0	0.23	14.2
حضر	-	15.1	8.0	0.27	7.3
ريف	-	32.3	1.8	0.2	16.7
الوجه القبلي	7978	23.4	4.0	0.28	36.9
حضر	-	12.8	11.0	0.33	21.3
ريف	-	31.6	1.9	0.23	43.7
المحافظات الحدودية	10116	22.8	4.3	0.30	11.1
حضر	-	17.0	7.8	0.30	4.8
ريف	-	48.2	0.7	0.23	23.2
مصر	10246.1	22.3	4.4	0.31	21.6
حضر	-	20.7	5.1	0.34	11.0
ريف	-	26.0	3.1	0.22	28.9

المصدر: معهد التخطيط القومي بالتعاون مع البرنامج اللاممي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، عام 2010.

كما تبين ارتفاع نسبة الفقراء والفقراء المدقعون في محافظات الوجه القبلي عن باقي محافظات الجمهورية حيث بلغت نسبة كل منهما فيها حوالي 36.9%، 12.8% من إجمالي عدد السكان علي الترتيب، كما بلغت في ريف تلك المحافظات نحو 43.7%، 15.6% من إجمالي عدد السكان علي الترتيب، في حين بلغت في الحضر نحو 21.3%، 6.3% علي الترتيب، كما بلغت نسبتهم في محافظات الوجه البحري 14.2%، 2% علي الترتيب، في حين بلغت نسبتهم في ريف الوجه البحري نحو 16.7%، 2.5% علي الترتيب بالمقارنة بنسبتهم في حضر الوجه البحري والتي تبلغ حوالي 7.3%، 0.8% علي الترتيب. وتقل نسبة الفقراء في المحافظات الحدودية عن محافظات الوجه البحري والقبلي حيث بلغت نسبتهم فيها حوالي 11.1% من إجمالي عدد السكان، في حين أن نسبة الفقراء المدقعون بها كانت أعلى من نسبة الفقراء المقعون في محافظات الوجه البحري، كما بلغت نسبة الفقراء والفقراء المدقعون في ريف المحافظات الحدودية نحو 23.2%، 8.7% علي الترتيب، في حين بلغت في الحضر نحو 4.8%، 1.2% علي الترتيب. كما اتسمت

المحافظات الحضرية بانخفاض نسبة الفقراء والفقراء المدفوعون عن باقي محافظات الجمهورية حيث بلغت نسبتهم فيها نحو 6.9%، 1.5% علي الترتيب.

كما يتضح من توزيع الأنصبة الداخلية الواردة بجدول (13) عدم عدالة توزيعها علي مستوي مختلف المناطق حيث تبين أن 40% من الأشخاص قد حصلوا علي حوالي 22.3% فقط من الدخل علي مستوي الجمهورية، كما تشير قيمة معامل جيني إلي ارتفاع نسبة عدم توزيع الدخل في الحضر عن الريف حيث بلغت قيمة هذا المعامل نحو 0.34 في الحضر ونحو 0.22 في الريف.

#### (5) التقدير القياسي لمحددات فقر الدخل في مصر

استندت الدراسة في الوقوف علي أهم العوامل المستقلة ذات التأثير علي نسبة الفقراء في مصر كمتغير تابع علي مستوي محافظات الجمهورية والبالغ عددها ثمانية وعشرون محافظة استناداً إلي البيانات الواردة بتقرير التنمية البشرية عام 2010 إلي المتغيرات التالية:

Y: نسبة إجمالي الفقراء من عدد السكان.

X1: دليل الدخل، X2: دليل التعليم، X3: دليل توقع الحياة (دليل الصحة)، X4: معدل الإعالة، X5: صافي الهجرة، X6: معدل البطالة كنسبة من قوة العمل، X7: نسبة قوة العمل في الزراعة لإجمالي القوي العاملة، X8: نسبة قوة العمل في الصناعة لإجمالي القوي العاملة، X9: نسبة قوة العمل في الخدمات لإجمالي القوي العاملة، X10: نسبة العاملون في الحكومة والقطاع العام.

وقد أسفرت نتائج التحليل علي أن أفضل الدوال المقدره من الوجهة الإحصائية وتمشياً مع المنطق الاقتصادي هي الدالة التالية:

$$Y = - 90.73 + 1.72 X_4 + 1.44 X_6$$

$$(-5.19)^* (6.47)^{**} (2.41)^{**}$$

$$R^2 = 0.64 \quad F = 20.96^{**}$$

ويتضح من المعادلة السابقة معنويتها عند مستوي 0.01 استناداً إلي قيمة F. كما يتضح من تقدير قيمة معامل التحديد  $R^2$  أن 64% من التغيرات التي تحدث في نسبة الفقر في المحافظات المصرية تعزي إلي كل من معدل الإعالة ومعدل البطالة. حيث يتضح من تقدير معامل الانحدار لكل من تلك المتغيرات أن زيادة معدل الإعالة بنسبة 1% يترتب عليه زيادة معدل الفقر بنسبة 1.7% وأن زيادة معدل البطالة بنسبة 1% يترتب عليه زيادة معدل الفقر بنسبة 1.4%.

#### ثانياً: مؤشرات فقر القدرات في مصر:

يتضح من جدول (4) انخفاض معدل الامام بالقراءة والكتابة للفئة العمرية 15 سنة فأكثر في مصر عن المتوسط العالمي بنحو 11.4% ويشير ذلك إلي ارتفاع نسبة الأمية في مصر عن المتوسط العالمي بنحو 11.4% ومن ثم زيادة معدل فقر القدرات لانخفاض المستوي التعليمي ومن المعروف أن فقر القدرات يترتب عليه زيادة فقر الدخل نتيجة لعدم إمكانية كسر حلقة الفقر المفرغة حيث أن انخفاض المستوي التعليمي يعني انخفاض الإنتاجية وانخفاض الدخل. كما تبين ارتفاع نسبة وفيات الأمهات لكل مائة ألف حالة ولادة في مصر عن المستوي العالمي بنحو 28.9% وهو ما يعني انخفاض المستوي الصحي في مصر عن المستوي العالمي، ومن ثم التأثير علي مستوي فقر الدخل حيث تنخفض الإنتاجية وتنخفض الدخل بانخفاض المستوي الصحي وهو ما يترتب عليه عدم إمكانية كسر حلقة الفقر المفرغة بالنسبة لفقر الدخل. كما تبين انخفاض نسبة سكان المناطق الحضرية لإجمالي عدد السكان في مصر عن المستوي العالمي بنحو 17.1% حيث تعني زيادة التحضر زيادة الاستفادة من مختلف الخدمات التي توجد في الحضر ويفتقر إليها الريف.

وتجدر الإشارة إلي أن مفهوم حلقة الفقر المفرغة يضم العديد من المتغيرات الاقتصادية، والتي تشكل في تأثيرها الإيجابي دفعا للنمو المتزايد، بينما تؤدي في تأثيرها السالب وقصور أدائها الاقتصادي إلي تثبيط معدل النمو الاقتصادي وفي هذه الحالة الأخيرة أطلق عليها ما يسمى بحلقة الفقر المفرغة ويوجد بالمجتمع المصري وفقاً للنتائج سالفة الذكر العديد من حلقات الفقر ننكر منها مايلي:

انخفاض المستوي الصحي للسكان وما يترتب عليه من انتشار الامراض المتوطنة والذي يؤثر علي كفاءة الأفراد وبالتالي انخفاض قدرتهم الإنتاجية وهذا يؤدي إلي انخفاض دخولهم الفردية الحقيقية ومن ثم انخفاض وسوء مستوي تغذيتهم مما يترتب عليه سوء مستواهم الصحي.

كما أن ارتفاع مستوي الأمية يترتب عليه انخفاض المستوي المهاري لمورد العمل البشري في مختلف مجالات الإنتاج حيث تتعدم قدرة الأفراد علي متابعة الدورات التدريبية لعنصر العمل وكذا متابعة التطورات المهنية وهذا المستوي من العمل الذي لا يتسم بالمهارة يترتب عليه انخفاض مستوي الدخل الفردي وهذا المستوي من الدخل لا يمكن معه محو الأمية أو رفع مستوي التعليم المهني أو تحقيق مستوي مناسب منه ومن ثم زيادة نسبة الأمية حيث أن الفقر هو أحد أسباب الأمية.

كما أن انخفاض الدخل الفردي الحقيقي يترتب عليه انخفاض الطلب الفردي، وهذا بدوره يؤدي إلى خفض الاستثمار لانعدام الحافز علي الإنتاج للسوق وهذا بدوره يترتب عليه انخفاض مستوى الدخل. وهكذا نجد أن هناك العديد من العلاقات الدائرية. وغالباً ما تعتبر هذه الحلقات المفرغة ذات تشابك وتداخل فيما بينها وتعتبر من مسببات الفقر في المجتمع. لذا فإن كسر إحدى جوانب هذه الحلقات يعتبر ضرورة للتمكن من الخروج من خلالها لتغيير تأثير المتغيرات سائلة الذكر كمسببات للفقر في المجتمع، لذا التوازن في برامج التنمية بين مختلف الجوانب التي تستهدف تحسين المستوى الاقتصادي والصحي والتعليمي يعد ذو أهمية لكسر حلقات الفقر المفرغة التي يعاني منها المجتمع وتعتبر من مسببات الفقر.

### ثالثاً: التجارب الدولية لاستراتيجيات الحد من الفقر (5):

لما كانت مشكلة الفقر من أهم القضايا الاجتماعية التي تشغل أذهان الحكومات والمنظمات الدولية المتخصصة في التنمية الاجتماعية، وذلك نظراً لأهميتها وتأثيرها على نسبة كبيرة من أفراد المجتمع لذلك فقد وضع البنك الدولي بعض الاستراتيجيات التي يمكن باتباعها تقليص حدة الفقر وتحسين مستويات المعيشة للأفراد والتي تركزت في كل من: (1) توفير فرص عمل الفقراء، (2) التعليم والتدريب لتنمية الموارد البشرية، (3) شبكات الأمان الاجتماعي، (4) التوازن الإقليمي في توفير الخدمات الأساسية وتكافؤ الفرص. هذا بالإضافة إلى بعض الاستراتيجيات الأخرى التي طبقها بعض الدول والتي قامت بتنفيذ بعض استراتيجيات البنك الدولي والتي أثبتت فعاليتها في الحد من الفقر والتي كان من أهمها: (1) فعالية دور المنظمات غير الحكومية، (2) الاهتمام بالرعاية الصحية ودعمها للفئات الفقيرة غير القادرة، (3) الاهتمام بالبنية الأساسية وزيادة فرص حصول الفقراء علي الخدمات الأساسية. وقد تمثلت استراتيجيات بعض الدول والتي أدت إلى تخفيض معدلات الفقر بها وزيادة الملموسة في مؤشرات الرفاه الاجتماعي فيما يلي:

**الأردن:** تعتبر شبكات الحماية الاجتماعية في الأردن بالتعاون مع البنك الدولي من أكثر الشبكات تطوراً في المنطقة العربية والتي تشمل علي عديد من البرامج المتمثلة في المعونات النقدية المتكررة والطارئة التي تمنح لمرة واحدة في حالة وفاة رب الأسرة أو مرضه مرضاً مزمناً أو أي حالات طارئة أخرى، قروض ومنح المشاريع الإنتاجية، المعونة النقدية لأسر المعاقين، برنامج مساعدة الطلبة الفقراء، مشاريع التأهيل المهني والجسدي، برنامج التامين الصحي للأسر الفقيرة، معونات الغذاء، برنامج دعم القمح لجميع السكان، برنامج صناديق الائتمان، برنامج الأسر المنتجة للحد من الفقر والبطالة.

**لبنان:** تعتبر شبكات الحماية الاجتماعية والتي تهدف في لبنان إلى تقديم خدمات خاصة للأسر الفقيرة إما في شكل برامج دائمة مثل تمويل المشروعات الصغيرة وبرامج الخدمات الصحية والمعاشات أو في شكل برامج مؤقتة مثل تغطية التكاليف الصحية حتي يتم الشفاء من البرامج التي أدت إلى الحد من الفقر. كما تتميز لبنان بشكل خاص من بين الدول العربية بخبرتها الواسعة في مجال عمل المنظمات غير الحكومية والتي تقوم بدور حيوي في مساعدة الحكومة علي التخفيف من حدة الفقر من خلال عدد من البرامج التي تدعم مجالات التعليم والصحة وغيرها من الاحتياجات الأساسية للفقراء.

**اليمن:** اهتمت اليمن بوضع التشريعات الخاصة التي توضح المعايير الخاصة لتنفيذ البرامج المختلفة، ولتحديد المستهدفين من تلك البرامج وقد كان آخر هذه القوانين قانون الرعاية الاجتماعية لعام 1996 والذي يهدف إلى زيادة فعالية الخدمة المقدمة للفقراء، ليس فقط بتقديم الإعانات ولكن أيضاً بتوفير فرص الحصول علي زيادة الدخل. هذا بالإضافة إلى قيام الحكومة ببناء شبكة للأمان الاجتماعي والتي تعمل علي حماية الفقراء، وتوفير الاحتياجات الأساسية وحمايتهم من الآثار السلبية وقد اشتملت برامج الشبكة علي مساعدة الفئات الفقيرة علي زيادة الدخل بالإضافة إلى مساعدتهم علي الوصول إلي الخدمات الأساسية، هذا بالإضافة إلى الدور الكبير للمنظمات غير الحكومية في التخفيف من حدة الفقر من خلال امتداد نشاطها في جميع المجالات مثل تقديم الإعانات المالية، والرعاية الصحية، والتدريب المهني.

**تونس:** وقد كان من أبرز برامجها للحد من الفقر برنامج موائد التضامن والتي تعمل علي نمط الإرساليات الأوروبية والتي تقوم بتوفير الغذاء لم يحتاجه من الفقراء والمعوزين والذي يعتبر من أسسط الحقوق في الحياة. كما تعتبر الرعاية بالمسنين والمعاقين علي رأس قائمة الفئات التي تحتاج إلى رعاية نظراً لما لهم من صفات خاصة تمنع بعضهم من العمل والحصول علي الاحتياجات الأساسية.

**الصين:** اعتبرت الصين التعليم وتنمية الموارد البشرية الحل الأمثل للحد من الفقر ويرجع ذلك لاعتمادها علي الموارد البشرية بشكل كبير في التنمية، بالإضافة إلى إيمانها بأن التدريب والتعليم يزيد من مهارات الأفراد وبالتالي زيادة الفرص أمامهم لزيادة الدخل وقد اشتملت استراتيجيات الحكومة الصينية لتخفيض حدة الفقر علي تطبيق برامج محو الأمية، وبرامج التعليم الإلزامي (لمدة تسع سنوات) ورفع مستوى التعليم لفقراء الريف والذي مكّنهم من التزود بالمهارات الفنية اللازمة لزيادة دخولهم وتخفيض حدة الفقر التي يعيشونها، ورفع مستوى التعليم الأساسي وتحسين جودته، وإجراء تعديلات علي النظام التعليمي حتى يمكن مقابلة الاحتياجات

المحلية، ووضع مقاييس خاصة لضمان سلامة تطبيق برنامج التعليم، ووضع نظام للتفتيش التعليمي والذي يعتبر نظام أساسي لضمان سلامة تطبيق القوانين الخاصة بالتعليم. ويعتبر من أهم السياسات التي إتبعها الصين هو وضع لجان للتفتيش المستمر علي تطبيق نظام التعليم وتنمية الموارد البشرية ووضع عقوبات صارمة لمخالفة ذلك بالإضافة إلي تحديد المشكلات التي تقابلها التنمية البشرية في جميع أنحاء الصين والعمل علي وضع حلول لها.

**الهند:** تعتبر الهند من أكثر الدول النامية اهتماماً بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن خلال دراسة قامت بها منظمات DFID, FAO, ODI لتحليل دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الريفية وتقليص الفقر والذي يتركز علي تسهيل عملية التبادل المعرفي، وتبادل المعلومات بالإضافة إلي تحسين الاتصال بين الهيئات المعنية وبعضها البعض لزيادة التنسيق ومنح الفرصة للمجتمعات الفقيرة في المشاركة في دعم القرار ومعرفة ما يدور في مشاريع تنموية في مختلف المناطق والاستفادة منها لأقصى حد.

#### رابعاً: سياسات الحد من الفقر في مصر:

(1) تشير الدراسات التي خصت نفسها بقياس الفقر في مصر إلي أن ارتفاع معدلات الفقر مرتبط بانخفاض معدلات الاستثمار والتشغيل والنمو الاقتصادي وهو ما يدعو إلي تكثيف الجهود إلي رفع معدلات النمو الاقتصادي في مصر.

(2) نظراً لأن قطاع الزراعة هو المصدر الوحيد والأهم للتشغيل في المناطق الريفية بالنسبة للفئات الأشد فقراً والذين لا يمتلكون أرضاً زراعية حيث يعمل الأشد فقراً في أغلب الأحيان في قطاع الزراعة كأجراء. أما غير الفقراء في المناطق الريفية فقد يتجهون للعمل في أنشطة غير مرتبطة بالزراعة أكثر من الفقراء. ونظراً لما تبين من الدراسات التي تناولت مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة من أن الأسر التي تعيش علي الدخل الزراعي فقط هي الأشد فقراً والأكثر تأثراً بتقلبات الدخل الزراعي فإنه يستدل من ذلك علي ضرورة دعم التنمية الزراعية وتعزيز نصيب العامل من الناتج الزراعي لضمان احتواء الفقر في عملية النمو الاقتصادي وذلك من خلال المحاور التالية:

(أ) تحقيق التوازن بين معدل النمو السكاني ومعدل نمو الأرض الزراعية من خلال برامج التوسع الزراعي الأفقي والتي تتطلب توفير الموارد المائية والمحافظة عليها واستغلالها الاستغلال الأمثل طبقاً للاحتياجات بين وحدة الأرض الزراعية والمقننات المائية الملائمة وذلك كوسيلة لمعالجة تراجع نصيب الفرد من الرقعة الزراعية والمحصولية في مصر، وكذلك لوقوع مصر تحت خط الفقر المائي حيث يقدر المتوسط السنوي للفرد من المياه في مصر حالياً بحوالي 600 متر مكعب في حين أن خط الفقر المائي يقدر بحوالي ألف متر مكعب للفرد في السنة، كما تراجع متوسط ما يخص الفرد من الرقعة المزروعة من 0.13 فدان عام 1998 إلي 0.11 فدان عام 2010، وتراجع ما يخصه من الرقعة المحصولية من 0.23 فدان إلي 0.20 فدان خلال نفس العامين.

(ب) تحقيق الأمن الغذائي من خلال الحد من الفجوة الغذائية وذلك بزيادة الإنتاجية الفدان للمحاصيل الزراعية الغذائية وتعديل التركيب المحصولي للتوصل إلي أفضل البدائل التي تعظم صافي العائد الزراعي من خلال منطقة الموارد وزيادة القدرة التنافسية للحاصلات الزراعية التصديرية للحد من العجز في الميزان التجاري.

(ج) تقليل الفاقد من الأرض الزراعية بوقف التعدي عليها سواء بالبناء أو التبيير أو التجريف وكذلك العمل علي تقليل الفاقد من الإنتاج الزراعي من مختلف الحاصلات الزراعية في مختلف مراحل الإنتاج والتسويق.

(3) استناداً لما تبين من الدراسات التي تناولت البطالة في مصر من أنها تتركز في فئة الشباب واستناداً إلي مزايا الهجرة الخارجية من منظور التشغيل وتحويلات العاملين فإنه ينبغي علي الحكومة أن تدعم عملية الهجرة الخارجية من خلال منح شامل يرتكز علي قواعد مؤسسية يملئها هيكل الموارد البشرية الحالي في مصر، وكذلك من خلال دراسة التوقعات المستقبلية والطلب في أسواق العمالة في العالم الخارجي، وعلاوة علي ذلك يجب أن تتفاوض الحكومة بشأن حركات العمالة مع الدول المضيفة علي أساس الهجرة المؤقتة والشروط التي تحقق مصالح كافة الأطراف المعنية.

(4) وضع وتنفيذ استراتيجية قومية للتشغيل تركز علي الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

(5) ضرورة أن تركز استراتيجية التنمية علي الملامح الخاصة للفقر في مصر من خلال التركيز علي المشروعات متناهية الصغر والصغيرة وبصفة خاصة في القطاع الزراعي، وكذلك زيادة الاستثمارات التي تهدف إلي تخفيف حدة الفقر في المناطق الريفية ورفع معدلات التنمية الزراعية.

- (6) إن من أهم وسائل معالجة الفقر هو التفاعل المتبادل بين الفقر وأسبابه وبخاصة نقص التعليم والمهارات وعدم توفر وظائف مناسبة. وقد سعت الدولة إلى ذلك من خلال الاستهداف الجغرافي للأسر الفقيرة من خلال المشروع القومي لتنمية الألف قرية الأكثر فقراً والذي يعد توجهاً إيجابياً يتفق مع مؤشرات التنمية الريفية وذلك لتضييق الفجوة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وتكمن فلسفة الاستهداف الجغرافي في السعي نحو تحقيق طفرة نوعية في مستوى معيشة المواطنين من خلال تدخل الدولة عن طريق تطوير الخدمات العامة بصورة شاملة ومتكاملة في القرى المستهدفة. ونظراً للعلاقة القوية بين الخدمات العامة والفقر فإن النهج المتبع هو كسر الحلقة المفرغة للفقر عن طريق الأوضاع السيئة للبنية الأساسية التي من شأنها أن تؤدي إلى استمرار الفقر.
- (7) نظراً لما أسفر عنه الفقر وبخاصة في المناطق الريفية وندرة فرص العمل من ارتفاع مستويات الهجرة الداخلية إلى أطراف المدن الكبرى مما أدى إلى تواصل مشكلات العشوائيات والمناطق الفقيرة فتمتة جهود يجب أن تبذل من قبل الدولة لاعطاء الأولوية في خطط التنمية لحل مشكلات العشوائيات.
- (8) وعلى مستوى السياسات الاقتصادية فإن فرص الضرائب التصاعدية لتمويل برامج الضمان الاجتماعي والرفاهية الاجتماعية والتي تستهدف تحقيق الحد الأدنى من الأجور والحد الأدنى من الدخل ودعم أسعار السلع الضرورية ودعم مجانية الرعاية الصحية والتعليم ورعاية المسنين والعجزة والمعوقين تعد من السياسات الضرورية للحد من مستويات الفقر في المجتمع.
- (9) نظراً لما تبين من نتائج الدراسة من انخفاض مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي لانخفاض أهميتها النسبية في القوى العاملة وبصفة خاصة في القطاع الريفي لذلك فإن الأمر يتطلب ضرورة تشجيع وتمويل المشروعات الصغيرة الخاصة بالمرأة الريفية والتي تساهم في زيادة دخل الأسرة الريفية وتحد من مشكلة الفقر في الريف.
- (10) تفعيل برامج المشاركة الشعبية ويقصد بها العملية التي يساهم من خلالها السكان المحليون في صنع القرارات المجتمعية المحلية، وذلك من خلال العمل معاً في برامج وأنشطة مجتمعية محلية تستهدف مقابلة احتياجاتهم وحل مشكلاتهم. ويعتبر اسهام السكان المحليين في إحداث التنمية المحلية أحد الدعائم الأساسية التي تستند عليها تنمية المجتمعات المحلية والتي تعتمد عليها الكثير من المجتمعات، وبخاصة المجتمعات النامية لاجتياز هوة التخلف واللاحق بركب المجتمعات المتقدمة حيث أن مشاركة السكان المحليين في البرامج والأنشطة التنموية توفر كثير من الموارد التي تتطلبها هذه البرامج والأنشطة والتي يمكن تعبئتها محلياً وتوظيفها في تلك البرامج، ويعمل ذلك على توفير الجهد والادخار الحكومي لتوجيهه إلى مستويات أكبر، كما أن تفاعل المشاركة الشعبية مع الامكانيات الحكومية سوف تؤدي إلى دفع المجتمعات المحلية للخروج من حلقات الفقر المفرغة التي تعاني منها.
- (11) توفير التدريب المهني اللازم لمساعدة الفقراء على الحصول على وظيفة أو البدء في مشروع مدر للدخل.
- (12) زيادة فعالية المنظمات غير الحكومية نظراً للدور الهام والفعال الذي تقوم به، وذلك من خلال وضع الأطر التشريعية التي تسهل عليها القيام بعملها.
- (13) الاهتمام بالبرامج والمشاريع الخاصة بالمعاقين بحيث تشمل على كل من التأهيل الجسدي من علاج وتوفير التدريب الطبيعي اللازم والأطراف الصناعية والتأهيل المهني لمساعدتهم على الحصول على وظائف تضمن لهم الحياة الكريمة.

## المراجع

- (1) أحمد جمال محمد محمود (دكتور)، دراسة اقتصادية للحد من الفقر للسكان الزراعيين في مصر، المؤتمر الحادي عشر للاقتصاديين الزراعيين (التنمية البشرية في القطاع الريفي)، 24-25 سبتمبر، 2003 .
- (2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.
- (3) سونيا محمد علي (دكتورة)، خط الفقر في مصر نهاية القرن العشرين، المؤتمر الحادي عشر للاقتصاديين الزراعيين (التنمية البشرية في القطاع الريفي)، 24-25 سبتمبر، 2003.
- (4) صلاح علي صالح فضل الله (دكتور)، التنمية البشرية ودورها المأمول في تنمية الريف المصري، المؤتمر الحادي عشر للاقتصاديين الزراعيين (التنمية البشرية في القطاع الريفي)، 24-25 سبتمبر، 2003.

- (5) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تجارب دولية في استراتيجيات التصدي لمشكلة الفقر، العدد الثاني، يناير 2003.
- (6) مصطفى محمد السعدني (دكتور)، التنمية الاقتصادية، 2002.
- (7) معهد التخطيط القومي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقارير التنمية البشرية، أعداد متفرقة.
- (8) هناء خير الدين، هبة الليثي (دكاترة) ، النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر، كتاب الاهرام الاقتصادي، العدد 242، أول نوفمبر 2007.
- (9) وزارة التخطيط، الحسابات القومية، أعداد مختلفة.
- (10) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة التعداد الزراعي، 2010.
- (11) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.
- (12) وزارة التنمية المحلية بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مشروع التنمية بالمشاركة (قضايا التنمية البشرية، المفاهيم والمؤشرات)، مايو 2001.

## **INDICATORS AND DETERMINANTS OF POVERTY IN EGYPT**

**Al Saadany, M.M. and G. A. Mohemd**

**Department of Economic, Extension, and Rural Development**

**Faculty of Agriculture – Damanhur University**

### **ABSTRACT**

This study aimed to identify the indicators of human development in Egypt and stand on the development gaps between the various Egyptian governorates, and to identify the indicators of poverty as a result of those gaps and geographical distribution among the various Egyptian governorates, and to identify the causes as well as the policies in which they can reduce the levels of poverty in the Egyptian society.

The study showed through appreciation of the standard of the impact of all of the evidence of income and proof of education and life expectancy index on the value of the Human Development Index for Egypt during the period (1995-2012) that more such evidence impact on the Human Development Index is a proof of income, where more than influence the effect of each of Guide Education Guide health (life expectancy index).

The study also showed superiority of urban governorates for the rest of the Egyptian governorates in each of the guide education and life expectancy index while outperforming the border provinces from the rest of proof of income in the provinces.

According to the study by reviewing indicators of income poverty that Egypt is less than the global average for many of these indicators, which was the most important average per capita GDP, and the dependency ratio, the ratio of workers to total population, and the proportion of both exports and imports to gross domestic product (GDP).

The study also showed the high proportion of poor and very poor in the countryside for the urban republic where each representing approximately 28.9%, 8.5%, respectively, while in rural areas represent about 11%, 2.6% each, respectively in urban areas. As it turns out the high proportion of poor and very poor in the provinces of Upper Egypt from the rest of the provinces of the Republic where the percentage of poor and very poor with about 36.9%, 12.8% of the total population, respectively, while the total in urban areas is about 21.3%, 6.3%, respectively.

As it turns through the appreciation of the standard of the determinants of income poverty Egypt that 64% of the changes that occur in the poverty rate in Egypt attributed to each of the dependency rate and the unemployment rate as an increase in the dependency ratio by 1% consequent increase in the poverty rate by 1.7%, and to increase the unemployment rate by 1% consequent increase in the poverty rate by 1.4%.